

## الاتفاق للسلام والصلح في مالي من عملية الجزائر

## مقدمة

ونحن، حكومة جمهورية مالي والحركات الموقعة على خارطة الطريق من 24 يوليو 2014، ويشار إليها فيما بعد باسم الأطراف؛ اجتمع في الجزائر العاصمة كجزء من عملية التفاوض التي حددتها خارطة الطريق التي اعتمدها في الجزائر العاصمة يوم 24 يوليو عام 2014 من أجل التوصل إلى اتفاق لسلام شامل ودائم يضمن حل نهائي للأزمة التي تؤثر على شمال مالي ودعا بعض ناس بأزواد.

تعبيرا بتعريفنا العميق لاتجاه الجزائر كزعيم الوساطة والجمهور الاقتصادي لدول غرب افريقيا (سيدياوي) واتحاد افريقيا (إي آ) وعمم المتحدة واتحد أوروبا (إي أي) و منظمة تعاون الإسلامية (أو سيي) وبركينا فاسو و موريتانيا ونيجير وناجيريا وتياد أعضاء فرقة الوساطة:

بعد ما قمنا بإعراب عميق لهذه الحالة في مالي بصفة عامة وخاصة أنواء العزمات الاتي تزعج فطريا أقاليم شمال مال،

مسمما أن نحذف نهائيا الأسباب العميق للحال الحادث ونرقى صلح حقيقي وطني مؤسس على ملكية جديدة للتاريخ أبرى اتحاد الوطني مكرم لتعدد الانساني مميز الوطن المالي،

متأكدنا على الضرورية لبناء ثاني الاتحاد الوطني للدولة على الأساس الجدد الذين يحترموا الوحدة الوطنية والذين يحتسبون اختلافها الجنسية والثقافية وخصوصيات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية،

اعترافا لضرورية إسراعا التطوير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لشمال مالي عبرا أسلوب تطبيق،

اعترافا لضرورية قيادة طبقا لخصوصيات الجوغرافية والتاريخ والاجتماعية والثقافية للأقاليم شمال مالي اللاتي تعثر تاريخها بتجربيات الاتي أثرت تعميقا على حيات السكان،

اعترافا لضرورية رجاء بلا تأخر الأمانة، رقية السلام المدوم والاستقرار في وطننا وفاء في الحقيقة النظام القيادة الجيد لتنفيذ الجيد في التدبير والاحترام حقوق الانسان والقضائية والمحاربة ضد العقوبة،

اعترافا الالزامي لمحاربة ضد الارهاب والجريمة بين الدول المنظمة،

نردد رابطنا بالعناصر الإفريقية والدولية السديدة،

مذاكرا الوفاق القادم والمشاكل المقابلة في وضع ومواصلتها،

توقفنا فيما يلي:

## الموضوع الأول: المصادر والعهود والأساسيات للنظام دائم لخلاف

### باب الأول: المصادر والعهود

**فصل 1:** يردد الأطراف رابطتهم في النشاط خريطة الطريق وفي المصادر التالي:

(أ) **الباب الأول:** احترام الوحدة الوطنية والأمانة الوطنية والاستقلال الدولة مالي وكيفيتها الجمهورية وأخلاقه اللائكية،

(ب) اعتراف وترقية التعدد الثقافية واللسانية والقيمة للإعانة لجميع الفروع الشعب مالي، خاصة للنساء والشباب في عمل بناء الوطني،

(ج) اتخاذ السكان ادارة الكاملة في شعونهم الخاصة بواسطة وسيلة الحكومية اتخاذ شامل إرادتهم وحوائجهم الخاصة،

(د) ترقية تطوير المعادلة لجميع الأقاليم مالي اتخاذا بالحسبان امكانيات لكلهم،

(هـ) الغاء العنف كوسيلة تعبير السياسية والإرجاء إلى المحادثة والمشاورة للحل الاختلافات،

(و) احترام حقوق الانسان وحرية الانسانية كرامة الانسانية والحريات الأساسية والدينية

(ل) محاربة ضد الرشوة وعدم العقوبة،

(ي) محاربة ضد الارهاب والإرهاب السلع المخدرات والأنواء الأخرى الجريمة المنظمة بين الدول،

**الفصل الثاني:** يعزم الأطراف على وضع عمل كامل وبحسن النية احتياطية لهذا الوفاق اعترافا مسؤوليتهم الأولية لهذه الوجهة.

**الفصل الثالث:** يتخذ المؤسسات دولة مالي الاستعدادات الوافرة لتطبيق الوسائل القانونية التشريعية حتى المؤسسات لازمة على وضع عمل الاستعدادات لهذا الوفاق المشاورة مباشرة مع الأطراف والتعيين اللجنة المراقبة المذكورة في هذا الوفاق.

**الفصل الرابع:** سيتطبق الاحتياطات أثر وطنية قرر في هذه الوفاق أوليا في الأقاليم شمال مالي بدون ضرر هذه الاستعدادات الخصوصية المتفق لهذا المنطقة الوطن. هذه الاستعدادات مطبق لأقاليم الأخرى للوطن.

### الباب الثاني: الأساس لحل دائم للاختلاف

**الفصل الخامس:** وتهدف هذه الاتفاقية إلى تهيئة الظروف لسلام دائم في مالي، والمساهمة في الاستقرار الإقليمي الفرعي والأمن الدولي. انه يكرس رسميا تسوية متفق عليها للنزاع على أساس ما يلي:

**بالنسبة ألي تسمية أزواد**

ويشمل المصطلح واقع اجتماعي وثقافي أزواد والنصب التذكاري الرمزي وتقاسمها من قبل مجموعات مختلفة من شمال مالي، والمكونات المكونة للمجتمع الوطني. وفهم مشترك لهذا المصطلح الذي يعكس

أيضاً الواقع الإنساني، ستتشكل أساس توافق الآراء اللازم فيما يتعلق الطابع الوحدوي للدولة مالي وسلامة أراضيها.

## تدابير لتحقيق السلام والتنازل الوطني

البعد الاجتماعي والسياسي للأزمات الدورية التي ميزت شمال مالي بحاجة إلى العملية السياسية. في هذا الصدد، سيتم تنظيم مؤتمر الوفاق الوطني خلال الفترة الانتقالية، وذلك بدعم من الرصد واستناداً لجنة التمثيل العادل للأحزاب، لتمكين نقاش مستفيضة بين مكونات الأمة في مالي على الأسباب العميق للصراع. وهذا النقاش يجب أن تأخذ الرعاية، من بين أمور أخرى، قضية أزواد. وسوف تحديد عناصر حل للسماح مالي على تجاوز محنته المؤلمة، مثمنا مساهمة المكونات لمختلفها لهوية البلاد وتعزيز المصالحة الوطنية الحقيقية. وسيتم وضع ميثاق السلم والوحدة والمصالحة الوطنية على أساس توافق الآراء، للاستيلاء على النصب التذكاري والهوية وأبعادها التاريخية للأزمة المالية وختم وحدته الوطنية وسلامة أراضيها

## تدابير لضمان تحسين إدارة الحكم

وبالإضافة إلى التدابير المشار إليها أعلاه، فإن التسوية النهائية للصراع يتطلب الحكم التي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية والتي تدور العناصر التالي:

- إنشاء بنية مؤسسية تقوم على سلطات الإقليم مع الهيئات المنتخبة بالاقتراع والقوى العالمي.
- الإدارة من قبل سكان المناطق شؤونهم الخاصة على أساس مبدأ الحكم الذاتي؛
- تمثيل أكبر للسكان شمال في المؤسسات الوطنية؛
- تعزيز سيادة القانون من خلال تحقيق العدالة من المتقاضين.
- إنشاء نظام دفاع والأمن على أساس مبادئ الوحدة والشمولية والتمثيل
- المشاركة الفعالة وذات مغزى من الناس، ولا سيما في الشمال إلى إدارة الأمن المحلي؛
- المشاركة الحقيقية المهمة للسكان لإدارة الأمانة المحلية خاصة للشمال
- إعادة انتشار تدريجي للقوات المسلحة والأمن في مالي أعيد بناؤها.
- إنشاء منطقة تنمية المناطق الشمالية، مع المجلس الاستشاري أمور واستراتيجية إنمائية محددة تتكيف مع الظروف الاجتماعية والثقافية والجغرافية والطقس. وسيتم تمويل هذه الاستراتيجية من قبل مثل هذا الصندوق للتنمية المستدامة التي سوف تأتي من المصادر العامة الوطنية والمساهمات الدولية الموارد؛
- التزام المجتمع الدولي لضمان التنفيذ الكامل والاحترام الإنفاذ الفعال لأحكام هذا الاتفاق، ودعم الجهود لتحقيق هذه الغاية من خلال السياسية والدبلوماسية والمالية والتقنية واللوجستية.
- سيفتح فترة مؤقتة بأسرع التوقيع الوفاق

## الجزء الثاني: قضايا السياسة والمؤسسية

### الفصل الثالث: على المستوى المؤسسية والمنظمة الوطنية

**المادة 6:** يتفق الأطراف على وضع حل انشاء مؤسسية ما يجعل سكان الشمال في حالة كاملة للمشاركة الوطنية لإدارة شعونهم الخاصة: على الأساس الحرة الإدارية ضمانا الممثلة الكبيرة لهذا السكان داخل المؤسسات الوطنية لهذا خطط التدبيرات التالية:

#### **على المستوى المحلي**

- جرى انتخاب الجمعية الإقليمية في المنطقة عن طريق الاقتراع العام المباشر، وتتمتع نقل واسعة من المهارات والموارد ويمكك السلطة القانونية والإدارية والمالية الموارد؛

- إن الشعب المالي وعلى وجه الخصوص تلك المناطق الشمالية سوف في هذا الإطار لإدارة شؤونهم الخاصة على أساس مبدأ الحكم الذاتي؛

- يتم انتخاب رئيس الجمعية بالاقتراع العام المباشر. وهو أيضا الرئيس التنفيذي والإدارة في المنطقة؛

- الدوائر والبلديات والهيئات التشريعية سمة مشتركة (مجلس الدائرة ومجلس المدينة) منتخوبن بالاقتراع العام المباشر وإخراج المكاتب مع مسؤول تنفيذي برئاسة المجلس والدائرة وعمدة منتخب؛

- و يعترف لكل إقليم الحق في اعتماد الاسم الرسمي لاختياره في إطار أحكام المتعلقة بالمناطق حالة والعملية القانونية.

#### **على المستوى الوطني**

- إحياء وتسريع عملية التنفيذ من البيت الثاني للبرلمان تحت اسم مجلس الشيوخ، مجلس الأمة أو أي تسمية أخرى مكافأة طبيعتها ودورها، وجعلها مؤسسة التي البعثات تشجيع تكوين تعزيز أهداف هذا الاتفاق؛

- تحسين تمثيل الشعب في الجمعية الوطنية من خلال الزيادة في عدد الدوائر الانتخابية و/أو أي تدابير أخرى مناسبة؛

- على المدى القصير، واتخاذ خطوات في اتجاه افتتاح المجلس الأعلى للتعاونيات بما في ذلك ممثلين من وجهاء التقليدية والنساء والشباب؛

- ضمان تمثيل أفضل للشعوب شمال مالي في المؤسسات والمرافق الرئيسية، والهيئات الحكومية للجمهورية.

## الفصل الرابع: توزيع الصلاحيات و الكفاءات

**المادة 7:** يقر الأطراف على ضرورة تقاسم المهام والمسؤوليات بين الدولة والسلطات المحلية، لضمان المستوى المطلوب من الكفاءة والنظر في احتياجات ومطالب المواطنين والمجتمعات على مستوى القاعدة .

**المادة 8:** الأقاليم مكافئة، ضمن الإطار العام المحدد مسبقا من قبل النظام الأساسي واللائحة، في المسائل التشريعية والنظامية في المجال التالية:

(أ) خطة وبرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛  
(ب) تخطيط استخدام الأراضي؛

(ج) إنشاء وإدارة المرافق والخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي والتدريب المهني، والصحة، والبيئة، والثقافة، والبنية التحتية للطرق والاتصالات داخل السلطة النطاق الإقليمي والمياه والصرف الصحي)؛

(د) الزراعة والثروة الحيوانية ، ومصائد الأسماك ، وإدارة الغابات ، والنقل ، والتجارة ، والصناعة ، والحرف ، والسياحة ، والنقل الأقاليمي؛

(هـ) الميزانيات والحسابات الإدارية الإقليمية؛

(و) وضع وتنفيذ الضرائب و صفات الخاصة استنادا إلى معايير التي وضعتها الدولة؛

(ز) المؤسسات الملوك .

(ح) القبول والرفض من التبرعات والمنح و الوصايا .

(ط) المنح.

(ي) المشاركة في رأس المال .

(ك) التعاون اللامركزي والتوأمة .

(ل) الشرطة الأرضية و الحماية المدنية.

**المادة 9 :** مداوات السلطات المحلية واجبة التنفيذ فور نشره و إحالته إلى ممثل الدولة . يتم تحديد توزيع الصلاحيات بين مختلف السلطات المحلية بموجب القانون ، استنادا إلى مبدأ التبعية .

## الفصل 5 : تمثيل الدولة والرقابة الشرعية

**المادة 10 :** تعين الدولة إلى السلطات المحلية ممثل ل

للحفاظ على المصلحة العامة . على هذا النحو ، فإنه التبديلات سياسة الحكومة بشأن المشاريع الكبرى ويسهل سياسات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و التخطيط الأراضي.

**المادة 11 :** الدولة ، من خلال ممثلها ، لديها التحقق مشروعية الأعمال الإدارية للسلطات المحلية. وتعرف شروط ممارسة هذه السيطرة عليها القانون.

**المادة 12 :** مع عدم الإخلال سلطات الدولة كجزء من سلطاتها السيادية ، يتفق الأطراف على ضرورة التشاور بين الدولة و الأقاليم على :

- تنفيذ مشاريع التنمية التي تقررها الدولة والمؤسسات العامة أو الخاصة لهذه الكيانات؛

- استغلال الموارد الطبيعية ، بما في ذلك التعدين .

- أي قضايا أخرى في إطار تنفيذ هذا الاتفاق.

### **الفصل 6: التمويل والموارد**

**المادة 13:** بالإضافة إلى ذلك لتحديد معدلات الضرائب والرسوم والضرائب المحلية، كما هو منصوص عليه في المادة 8 من هذا الاتفاق، كل اقليم لديها المرونة لخلق الضرائب تتكيف مع الهيكل الاقتصادي وأهدافها التنموية في إطار القانون.

**المادة (14):** تكفل الدولة لتنفيذ، بحلول عام 2018 آلية نقل 30٪ من إيرادات الموازنة من الدولة إلى السلطات المحلية، على أساس نظام تكافؤ، مع إيلاء اهتمام خاص إلى الأقاليم الشمالية، وفقا لمعايير يتم تحديدها.

**المادة 15:** الدولة يضمن على السلطات المحلية المعنية مئوية من الإيرادات من عمليات على أراضيها، والموارد الطبيعية، بما في ذلك التعدين، وفقا لمعايير محددة بالاتفاق المتبادل.

**المادة 16:** تلتزم الدولة:

- نقل إلى السلطات المحلية آلت الخدمات ضمن مجالات مكافأتهم.

- جعل أكثر جاذبية الخدمة العامة من السلطات المحلية، وخاصة في المناطق الشمالية من مالي.

- تشجيع التوظيف في الخدمة العامة من السلطات المحلية، التي سيخصص أساسا إلى الأقاليم الشمالية من المواطنين الموظفين.

### **الجزء الثالث: أسئلة والدفاع الأمن**

**الفصل 7:** مبادئ توجيهية

**المادة 17:** إن قضايا الدفاع والأمن بعد واحد --- تحكمه المبادئ التالية:

- الشمولية وتمثيل فعال لجميع شعب مالي في القوات المسلحة والأمن

- تفرد للقوات المسلحة والأمن في مالي، عضويا وبشكل هرمي في ظل الحكومة المركزية؛

- تساعد إعادة انتشار القوات المسلحة والأمن من مالي أعيد بناؤها.

## **الفصل 8: كانتون، والتكامل ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR)**

**المادة 18:** عملية تجميع المقاتلين في تحديد التكامل مؤهلة قدامى المحاربين أو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR). تتم هذه العملية وفقا للمعايير والممارسات المهنية التي أنشئت بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA).

**المادة 19:** يتفق الأطراف على إنشاء لجنة وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك ممثلين عن الحكومة والحركات. وهذه اللجنة تعمل بشكل وثيق مع لجنة المتابعة هذا الاتفاق.

وتعقد التكامل وDDR في مثل التجميع:

## **المادة 20**

مقاتلين لأي التكامل داخل الهيئات الاعتبارية للدولة بما في ذلك

القوات المسلحة والأمن أو إعادة إدماجهم في الحياة المدنية. نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج القلق السابق --- المقاتلين تقتصر الذين لم يستفيدوا من التكامل.

## **الفصل 9: إعادة الانتشار القوات المسلحة والأمن**

**المادة 21:** إن القوات المسلحة والأمن وبعاد نشر بناؤها حتى

التقدمي بعد توقيع الاتفاق، على كافة الأقاليم الشمالية. هذا

ويتم إعادة بتوجيه من الآلية التنفيذية لتنسيق (OMC)، بدعم من MINUSMA.

**المادة 22:** وسوف تشمل إعادة نشر القوات عددا كبيرا من الناس جاءوا من المناطق الشمالية، بما في ذلك الأوامر، وذلك لتعزيز عودة الثقة وتسهيل تقديمية تأمين هذه المناطق.

## **الفصل 10: إعادة تنظيم القوات المسلحة والأمن**

**المادة 23:** يتفق الطرفان على ضرورة أن تقوم في العمق، وإصلاح قطاع الأمن (SSR) من خلال التعلم من التجارب السابقة و "الضغط على الوثائق ذات الصلة للاتحاد الأفريقي و الأمم المتحدة.

**المادة 24:** على الحكومة المعنية، بمساعدة من الشركاء الدوليين، كل الاستعدادات ما يلزم لتطوير مؤسسات الدفاع والأمن قادرة على تلبية الاحتياجات الأمنية للبلاد والمساهمة في تعزيز الأمن الإقليمي .

**المادة 25:** يتفق الأطراف على إنشاء المجلس الوطني للـRSS، وبما فيه الكفاية قدرات جمع تمثيلية من المجتمعات المختلفة، لإجراء تأمل فكرة عميقة حول رؤية جديدة وطنية من الأمن القومي والدفاع مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المحلية والإقليمية والوطنية والدولية ذات الصلة.

**المادة 26:** المجلس الوطني للـRSS يجعل توصيات بشأن آليات مبتكرة بشأن التعيينات في المناصب في وصايا وخدمات جليلة، من أجل تعزيز اللحمة الوطنية والمهنية وفعالية وقال المحطات.

**المادة 27:** في سياق إصلاح القوات المسلحة والأمن، سيكون هناك إنشاء قوة شرطة تحت سلطات المحلية، كجزء من صلاحيات الشرطة الخاصة بهم.

**المادة 28 :** يتم تعيين اللجان الاستشارية الأمن المحلي (CCLS) تضم ممثلين عن الدولة والسلطات الإقليمية والمحلية والمجتمعات والسلطات التقليدية ووضعها تحت سلطة رئيس السلطة التنفيذية المحلية:

## الفصل 11: المعركة ضد الإرهاب

**المادة 29:** يؤكد الطرفان التزامهما لمكافحة الإرهاب والاتصالات المتعددة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، بما في ذلك من خلال الاستراتيجيات والآليات الإقليمية القائمة.

**المادة 30:** يتفق الطرفان على اقامة، كما والوحدات الخاصة اللازمة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

## الجزء الرابع: والتنمية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية

### الفصل 12: استراتيجية التنمية المحددة

**المادة 31:** يتفق الأطراف على ضرورة قيام دولة لإعادة بناء رؤيتها للتنمية المحلية لصالح زيادة تمكين المجتمعات المحلية لجعل استراتيجياتها الإنمائية في سياق الداعمة والمشاركة وتكييفها ل --- الحقائق الاجتماعية المحلية الثقافية والجغرافية وضمان الشفافية والمساءلة على جميع المستويات.

**المادة 32:** اثنين أو أكثر من المناطق يمكن، في ظل الشروط التي يحددها القانون، ووضع في مكان والهيئات المختصة العمل على تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حدود صلاحياتها المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

**المادة 33:** يجب ان تكون هناك تنمية المنطقة الأقاليم الشمالية، مع المجلس الاستشاري أمور تتكون من ممثلين للجمعيات الإقليمية المعنية والمسؤولين حصرا لتنسيق الموارد تجميع الجهود لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية وغيرها من المسائل ذات الصلة الاقتصادية.

**المادة (34):** ويوجد في المنطقة محددة تطويرها بشكل مشترك من قبل الأطراف استراتيجية التنمية بدعم من الشركاء الدوليين وممولة بشكل خاص من قبل صندوق تنمية المستدامة.

### **المادة 35:** المقصود من استراتيجية لرفع الأقاليم الشمالية في نفس مستوى

بقية البلاد من حيث مؤشرات التنمية، خلال مدة لا تتجاوز مدته 10 إلى 15 سنة. رصد تنفيذها وسيتم توفير من قبل المجلس الاستشاري لتنمية المنطقة بدعم من المؤسسات والسلطات.

**المادة 36:** يتفق الطرفان على إنشاء، تحت رعاية لجنة المتابعة لهذه الاتفاقية، وهي "بعثة التقييم المشتركة في شمال مالي"، والمضي قدما مع تحديد الاحتياجات الإنعاش المبكر، والحد من الفقر وتحقيق التنمية في المنطقة. وستجرى البعثة في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد التوقيع على الاتفاق. وسيدعى البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية (BAD) والبنك الإسلامي للتنمية (BID) لقيادة البعثة، بالتشاور مع الحكومة، والمؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة، وممثلين عن المنطقة.

**المادة 37:** سيتم عقد مؤتمر لجمع التبرعات في غضون شهرين من تطوير استراتيجية التنمية محددة. فإن المؤتمر إنشاء صندوق للتنمية المستدامة التي من شأنها أن تخدم أداة محددة تمويل استراتيجية التنمية.

### **الفصل 13: تعبئة تنمية الأقاليم الشمالية**

**المادة 38:** إن منطقة التنمية الأقاليم الشمالية الاستفادة، على سبيل الأولوية، التدابير دعم الدولة المنصوص عليها في هذا الاتفاق. وفي هذا الصدد، تتفق الأطراف على تنفيذ جميع التدابير في الأجلين القصير والمتوسط والطويل المبينة في المرفق المتعلق التنمية الاجتماعية --- الاقتصادية والثقافية. وستعرض الحكومة الجلسات الأولى للجنة المتابعة للاتفاق، وهي وثيقة تحدد التزاماتها في هذا الصدد، وسائل ينوي تعبئة والجدول الزمني للتنفيذ الالتزامات كما اتفق وعلى وجه الخصوص في المجالات التالية: - الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ - تنمية الموارد البشرية؛ - الأمن الغذائي؛ - التنمية الريفية (الزراعة والثروة الحيوانية والأنشطة الرعوية)؛ - البنية التحتية الأساسية، لضمان انفتاح الأقاليم الشمالية. - المناجم والطاقة الشمسية؛ - التوظيف. خاصة بالنسبة للنساء والشباب وnciens المقاتلين؛ - إنشاء الأعمال التجارية المحلية؛ - إعادة الإدماج وإعادة تأهيل العائدين والمشردين داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة. - الحرف اليدوية، والسياحة، والتجارة والاتصالات؛ و - التربية والتعليم والثقافة.

**المادة 39:** يتفق الطرفان، بخصوص مجالات التعليم والثقافة، إلى اتخاذ التدابير التالية:

- تكييف المناهج الدراسية مع واقع الاجتماعية والثقافية للمناطق.
- تعزيز اللغات المحلية والنصوص.
- تعزيز نظام التعليم الابتدائي والثانوي مع إيلاء اهتمام خاص للتعليم للجميع؛
- إنشاء مؤسسات التعليم العالي؛
- إنشاء المراكز الثقافية والمتاحف الإقليمية؛ و
- تعزيز ثقافات هذه المناطق على المستوى المحلي والوطني والدولي.

**المادة 40:** وسيتم إنشاء وكالة التنمية الإقليمية في كل منطقة لتعزيز قدرة صاحب المشروع من المناطق والسماح الرصد السليم لتنفيذ الالتزامات التي اتخذتها الحكومة على المناطق. الوكالة هي جزء من الإدارة الإقليمية ووضعها تحت سلطة رئيس الجمعية الإقليمية، قبل التي هي مسؤولة عنها.

**المادة 41:** سيصار اتفاقات -برامج المناطق / الدولة لإنشاء هيكلية برامج استثمارية متعددة السنوات واللوائح من التزامات الدولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**المادة (42):** تكفل الدولة لتسهيل زيادة مشاركة السلطات المحلية في تعبئة واستخدام الإيرادات والمنح المقدمة من استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المحلية، وكذلك الأرباح الناتجة عن التعاون اللامركزي، والاتفاقات الاقتصادية بشأن الدولة.

**المادة (43):** تكفل الدولة تشجيع مشاريع التعاون عبر الحدود من مبادرة محلية. سيتم اتخاذ خطوات لإشراك كاف السلطات المحلية والإقليمية في مجال تطوير والاستنتاج وتنفيذ ورصد اتفاقيات القروض والمعونات الإنمائية جراً.

**المادة 44:** سيتم إجراء المراجعة الدورية لبرامج التنمية من قبل الشركاء الفنيين والماليين، تحت رعاية لجنة المتابعة.

**المادة 45:** ودعيت جميع الأطراف الدولية الفاعلة استراتيجيات أو اتخاذ مبادرات لمنطقة الساحل، مدعوة إلى إعطاء الأولوية الواجبة لاحتياجات المناطق الشمالية من مالي وأهمية الاستقرار على وجه السرعة من أجل السلام والأمن الإقليمية.

## الجزء الخامس: المصالحة والعدالة وقضايا الإنسانية

### الفصل 14: المصالحة والعدالة

**المادة 46:** يتفق الأطراف على تعزيز مصالحة وطنية حقيقية تستند إلى العناصر التالية --- بعد:  
- تطوير ميثاق وطني للسلام والوحدة والمصالحة الوطنية؛  
- إنشاء آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك من خلال تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة.  
- إنشاء لجنة إنفاذ ضد الفساد والجريمة المالية؛  
- إنشاء لجنة دولية للتحقيق لتسليط الضوء على جميع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية، والجرائم الجنسية والانتهاكات الخطيرة الأخرى للقانون الدولي، لحقوق الإنسان حقوق والقانون الإنساني الدولي في جميع أنحاء أراضي مالي.

- وإذ تؤكد من جديد الطابع غير قابل للتصرف من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، والتزام الأطراف إلى التعاون مع لجنة التحقيق الدولية.  
- لا عفو عن مرتكبي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف ضد النساء والفتيات والأطفال، مرتبطة النزاع؛  
- توطيد السلطة القضائية لضمان سيادة القانون في جميع أنحاء البلاد.  
- الالتزام لتنفيذ إصلاح كبير العدل لجلب الخصوم، وتحسين الأداء، ووضع حد للإفلات من العقاب ودمج الأجهزة التقليدية والعرفية دون المساس بالحق السيادي للدولة.  
- تعميم المساعدة القانونية والمشورة والمعلومات عن حقوق المواطنين.  
- تعزيز جودة التعليم لجميع أصحاب المصلحة وضباط من المحكمة، بما في ذلك قاضي.  
- تعزيز دور قاضي في إقامة العدل، وبخاصة فيما يتعلق الوساطة المدنية أن تأخذ في الاعتبار الخصائص الثقافية والدينية والتقليدية؛  
- رفع مكانة السلطات التقليدية من خلال رعايتهم والنظر في قواعد البروتوكول والأسبقية.

## الفصل 15: القضايا الإنسانية

**المادة 47:** تتعهد الأطراف لخلق الظروف لتسهيل عودة والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة الإدماج السريع لجميع المشردين واللاجئين وإنشاء آليات الدعم وفقا للوكوك الأفريقية والدولية ذات الصلة بما في ذلك اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 التي تنظم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا واتفاقية سنة 2009 (اتفاقية كمبالا) بشأن حماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا.

**المادة 48:** يدعوا الأطراف الوكالات والمنظمات الإنسانية إلى دعم الجهود الرامية إلى ضمان عودة والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة الإدماج السريع لجميع المشردين واللاجئين.

**المادة 49:** تتعهد الأطراف لتعزيز واحترام مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال توجيه العمل الإنساني. وتتعهد أيضا لمنع أي استخدام للمساعدة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية الإنسانية، لتسهيل وصول الوكالات الإنسانية وضمان سلامة شعوبها.

## الجزء السادس: ضمان ودعم على المستوى الدولية

### الفصل 16: مسؤولية الأطراف

**المادة 50:** تعترف الأطراف بأن الضمانة الأولى لنتائج الاتفاق يكمن في صدقهم وحسن النية والالتزام تأخذ على مضمون الاتفاق، وأن تعمل على تنفيذ جميع من فيها أحكام في مصلحة المصالحة في بلادهم، فضلا عن السلام والأمن والاستقرار في مالي والأقاليم كلهم.

**المادة 51:** تطالب الأطراف الطبقة السياسية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية ومجموعات الشباب ووسائل الإعلام والاتصالات التقليدية والسلطات التقليدية والدينية، لإعطاء الدعم الكامل للتنفيذ أهداف الاتفاق.

### الفصل 17 : دور الوساطة

**المادة (52) :** الوساطة تحت رعاية الجزائر كقائد، هو الضامن السياسي من الاتفاق و الامتثال لأحكامه من قبل الأطراف. على هذا النحو ، فإنه :  
- تواصل لتقديم مساعيها الحميدة إلى الأطراف؛  
- تنصح الأطراف، حسب الاقتضاء ، في عملية التنفيذ و ،  
- أعمال كملاذ يلعب الدور أخير لمضاعفة السياسية والمعنوية في حالة وجود صعوبات خطيرة مثل لتقويض أهداف و أغراض هذه الاتفاقية.

**المادة 53 :** الوساطة يساهم بنشاط في الدعوة الدولية لتنفيذ الأمتل لل اتفاق وحشد الدعم اللازم ل مالي.

### الفصل 18 : دور المجتمع الدولي

**المادة 54:** على المجتمع الدولي أن يضمن التنفيذ الدقيق لهذا الاتفاق وملتزمة دعم الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية. وبشكل أكثر تحديدا:

- تتعهد الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها من الشركاء الدوليين، ملتزمون بتقديم الدعم السياسي الكامل للاتفاق.  
- دعيت مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة مجلس الأمن لتقديم دعمها الكامل لهذا الاتفاق ومراقبة تنفيذها ورفع القضية التدابير المناسبة ضد أولئك الذين يعرقلون تنفيذ الالتزامات الواردة فيها وتحقيق الأهداف؛  
- ويطلق على المجتمع الدولي لمرافقة تنفيذ الاتفاق، من خلال الدعم المالي والتقني واللوجستي اللازم لعمل مختلف الآليات المنصوص عليها في الاتفاق، كانتون، والتكامل ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، SSR والجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذلك المساهمة فورا وبسخاء إلى الصندوق الاستئماني اعتبار وأخذ الفرصة للمؤتمر لجمع الأموال من المقرر في اتفاق لتقديم دعم كبير لتطوير الأقاليم الشمالية .

**المادة 55:** يتفق الأطراف على إنشاء آلية التقييم والرصد، وإشراك جميع أصحاب المصلحة في مالي والشركاء الدوليين.

**المادة 56:** دور حاسم والمساهمات الهامة المتوقعة من وكالات وبرامج MINUSMA، الأمم المتحدة، وأي منظمة أخرى ش --- بنية الدولة أمور لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية ضمن ولايات وهبوا من قبل سلطاتها المختصة

## **الفصل 19:** لجنة المتابعة للاتفاق

**المادة 57:** يتفق الطرفان على إنشاء وعند توقيع الاتفاق، لجنة مراقبة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي (لجنة المتابعة لهذه الاتفاقية).

**المادة 58:** يتم لجنة رصد هذا الاتفاق على النحو التالي: حكومة مالي والحركات الموقعة على هذا الاتفاق والوساطة (الجزائر، كفاند، بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر وتشاد والجماعة، الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي). ودعا الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي إلى المشاركة في أعمال اللجنة. لجنة المراقبة هذه الاتفاقية أن تدعو أيضا، حسب الاقتضاء، والجهات الفاعلة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية إلى المشاركة في أعمالها.

ويرأس لجنة الرصد هذا الاتفاق الجزائر، زعيم الوساطة، بمساعدة من بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر، وتشاد، ونواب الرؤساء.

**المادة 59:** تجتمع اللجنة في باماكو. في النادر أن تجتمع في أي مكان، إذا لزم الأمر. وتجتمع اللجنة في جلسة عامة مرة واحدة في الشهر على الأقل، وربما، إذا لزم الأمر، وعقد اجتماعات استثنائية.

**المادة 60:** لجنة المتابعة من هذا الاتفاق المهام التالية:  
- الرصد والمراقبة والإشراف والتنسيق من أجل التنفيذ الفعال من قبل الأطراف جميع أحكام الاتفاقية، ودون المساس الولاية المسندة إلى MINUSMA من قبل مجلس الأمن؛  
- وضع جدول زمني مفصل لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية وضمن الامتثال؛  
- التأكد من تفسير الأحكام ذات الصلة من اتفاق في حالة من التناقضات بين الأطراف؛  
- الرصيد، إن وجدت، وجهات نظر الأطراف؛ و

- تشجيع الحكومة على اتخاذ جميع التدابير التي تراها ضرورية من أجل التنفيذ الفعال لأحكام الاتفاق، بما في ذلك:

أولاً. وجود الخدمات العامة واللامركزية آلت إلى الشمال.  
ثانياً. اعتماد سريع للنصوص الدستورية والتشريعية والتنظيمية لتمكين تنفيذ أحكام الاتفاق؛  
نقل الموارد والوسائل اللازمة لفعالية أداء السلطات المحلية وممارسة صلاحياتهم.  
رابعاً. اتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين الملكية المحلية من أدوات الديمقراطية الجديدة المتفق عليها في الاتفاق، بما في ذلك من خلال تحديث قوائم الناخبين، وتشجيع التوظيف والمشاركة في الانتخابات المحلية، و دعم إنشاء المؤسسات والإجراءات الجديدة.

**المادة 61:** إن MINUSMA، بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي (MISAHEL)، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي والجماعة، ويساعد اللجنة هذا الرصد اتفاقية في مراقبة تنفيذ الاتفاق.

**المادة 62:** لإنجاز ولايتها، لجنة هذا الرصد اتفاقية تنفذ --- أربع لجان فرعية تغطي المواضيع التالية: "القضايا السياسية والمؤسسية"، "الدفاع والأمن"، "الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" و "المصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية".

## **الفصل 20: رصد المستقل**

**المادة 63:** يتفق الطرفان على تعيين مراقب مستقل ع لجنة المتابعة هذا الاتفاق، إلى تقييم موضوعي للحالة تنفيذ هذا الاتفاق. وتنشر كل أربعة أشهر تقريراً شاملاً عن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاق، وتحديد الاختناقات المحتملة، ووضع المسؤوليات، وتقديم توصيات بشأن التدابير الواجب اتخاذها.

**المادة 64:** المراقب المستقل يتلقى الدعم الفني اللازم لتنفيذ ولايتها.

## **الباب السابع : أحكام ختامية**

**المادة 65** و أحكام هذه الاتفاقية و ملاحقها لا يمكن تغيير دون موافقة صريحة من جميع الموقعين على هذه الاتفاقية الأطراف و بعد لجنة المتابعة .

**المادة 66 :** إن الإيضاحات هي جزء لا يتجزأ من الاتفاق و لها نفس القيمة القانونية لأحكام أخرى من النص .

**المادة 67 :** يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ فور توقيع الأطراف و الوساطة .

(النسخة المراجعة 25 فبراير 2015 الساعة 19:30 )

## ملحق 1: الفترة الانتقالية

وقبل تنفيذ التدابير المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وافق التدابير المؤقتة، المشار إليها في وقت لاحق. يجب أن يتم تنفيذها خلال فترة انتقالية فعالة مباشرة بعد التوقيع على اتفاق سلام ونهائي، وعلى أن يتم نشره على مدى ثمانية عشرة 18 وأربعة وعشرون أشهر 24. وهذه الفترة يعمل على تشجيع إقامة الظروف التي التوفيق بين الماليين، ووضع أسس لمالي جديد وموحد ديمقراطي وعبر، في جملة أمور، وتعزيز السلام والديمقراطية و قبول التنوع الثقافي. كما أنه سيضمن عودة وإعادة التوطين وإعادة الإدماج من الماليين الذين يعيشون خارج التراب الوطني، وإعادة تأهيل الضحايا.

## أهداف ومدة الفترة الانتقالية

وسيتم افتتاح المرحلة الانتقالية فوراً بعد توقيع هذا الاتفاق. خلال هذه الفترة، وفي انتظار اعتماد وبدء نفاذ القانون والحكم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، تتخذ تدابير استثنائية فيما يتعلق بإدارة المناطق الشمالية من مالي وتنفيذها. وتهدف هذه الأحكام إلى:

- ضمان اعتماد التنظيمية والتشريعية والدستورية، والسماح للإنشاء وتشغيل جديد المؤسسي والسياسي الإطار، والأمن والدفاع والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعدالة والمصالحة الوطنية؛  
- لإعادة النظر في قانون الانتخابات وذلك لضمان عقد على المستوى المحلي والإقليمي والوطني خلال الفترة الانتقالية، انتخابات لإنشاء الأجهزة المنصوص عليها في هذا الاتفاق؛

- تنفيذ التدابير والترتيبات من أجل استعادة السلام ووقف الأعمال العدائية وإصلاح قوات الدفاع والأمن من أجل تعزيز الكفاءة المهنية والطابع الجمهوري.

- ضمان اعتماد التدابير المتفق عليها لمواجهة تحدي الإرهاب والتطرف، وتجنب الازدواجية في الإقصاء والتهميش والإفلات من العقاب؛

- لتنفيذ الاتفاق وفقاً للجدول الزمني للتنفيذ. لضمان استمرارية الدولة، ستستمر المؤسسات الحالية مهمتهم حتى إنشاء الأجهزة المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

- والدانتيل التنفيذ، عند الاقتضاء وفي آخر ثلاثة أشهر بعد التوقيع على اتفاق من السلطات المسؤولة عن إدارة العموم الدوائر والمناطق الشمالية خلال الفترة الانتقالية. وسيتم تحديد تعيينهم وصلاحيات وإجراءات عملها بتوافق الآراء بين الطرفين؛

- اعتماد سريع للنصوص الدستورية والتشريعية والتنظيمية لتمكين تنفيذ أحكام الاتفاق؛

- سوف تتخذ الحكومة جميع الخطوات اللازمة التي يجب اتخاذها من قبل الجمعية الوطنية في غضون 12 شهراً، وهو قانون انتخابي جديد.

- وتجرى الانتخابات على المستويات الإقليمية والمحلية لأجهزة المتضررين من أحكام هذا الاتفاق خلال الفترة الانتقالية، وفقاً للشروط وخلال مدة أقصاها 18 شهراً.

## الملحق 2: الدفاع والأمن

### أ. التدابير الأمنية المؤقتة

تحت رعاية اللجنة الفرعية للدفاع والأمن التابعة للجنة المتابعة للاتفاق، أنه خلق لجنة فنية الأمن (STC) الذي يتضمن وظائف اللجنة الفنية المشتركة الأمن (CTMS) بعد اتفاق واغادوغو ومددت 16 سبتمبر 2014 في الجزائر العاصمة

### أ. المشاركة الفعالة لممثلي الحكومة والتنسيق ومنهاج CTS والمختلطة فرق المراقبة والتأكيد (EMOVs) الموسعة، بما في ذلك الهوانيات في المناطق

- وستواصل CTMS مهمتها الموسعة إلى التنفيذ الفعال للـ CTS.
- يتضمن CTS ستة ممثلين من القوات المسلحة والأمن من مالي. ثلاثة ممثلين من التنسيق وثلاثة ممثلين للمنهاج. وسوف تشمل
- ممثلان عن MINUSMA (بما في ذلك رئيس CTS) وممثل عن كل عضو من أعضاء فريق الوساطة والقوات الدولية.
- و CTS هو المسؤول على وجه الخصوص:
- وضع وقف - اطلاق النار بين الطرفين
- عن الانتهاكات المحتملة لوقف - النار
- تحديث والتحقق من الترتيبات الأمنية.
- إلى التعرف والتحقق من مواقع المعسكرات. و
- تقنيا دعم العملية إدماج المقاتلين السابقين

### ب. تنفيذ آلية التنسيق التشغيلي ودوريات مشتركة

- في غضون 60 يوما من توقيع الاتفاق، ينشأ بموجب هذا تحت رعاية و CTS آلية التنسيق التشغيلية ودوريات مشتركة.
- CTS اقتراح اختصاصات تفصيلية لآلية التنسيق التشغيلية (JI)، بما في ذلك تكوينها ومهامها. سوف اختصاصات تحديد على أساس شامل وتوافقي، وعدد من ممثلي القوات المسلحة والأمن والتنسيق ومنهاج داخل OMC.
- سوف يتم تنسيق هذه الآلية من قبل ضابط من القوات المسلحة والأمن يساعده ممثل لجنة التنسيق وممثل عن المنهاج؛
- وزارة التجارة ستعمل بشكل وثيق مع القوات الدولية؛
- وزارة التجارة مسؤولة عن تخطيط وتنفيذ دوريات مشتركة بما في ذلك أفراد القوات المسلحة والأمن والتنسيق مالي ومكونات منصة مع، إذا لزم الأمر، ويمكن، ودعم MINUSMA وقوات بحضور الدولية (مصطلحات ومنطقة الجدول الزمني دورية يحدده وزارة التجارة). تعقد أول دورية مشتركة في موعد أقصاه يوم 60 من توقيع الاتفاق؛
- و OMC هو مسؤول أيضا عن تخطيط وتنسيق جميع الإجراءات وتحركات المقاتلين لمدة عملية التجميع.

- في غضون 60 يوما من توقيع الاتفاق، و CTS و وزارة التجارة و تقديم خطة لتنفيذ الترتيبات الأمنية ل شمال مالي ، الذي دوريات مشتركة سيكون لها دور رئيسي في تأمين عملية التجميع / إعادة تجميع والتسريح. وتهدف هذه الخطة لمنع / تقليل أي فراغ أمني قبل وأثناء و بعد عملية التجميع والتكامل وكانتون، والتكامل ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج .

### ج. تجميع

- في غضون 30 يوما من توقيع الاتفاق، سوف CTS وضع اللمسات الأخيرة على تحديد والتحقق من مواقع المعسكرات / إعادة تجميع وتسريح المقاتلين. و MINUSMA إطلاق تطوير هذه المواقع، التي ينبغي أن تكون جاهزة في غضون مدة أقصاها 120 يوما وسيتم تسليمها كما يتم بناؤها.

- في غضون 30 يوما من توقيع الاتفاق، سوف CTS تحديث الإجراء يوم 18 فبراير 2014 وفقا للتجميع مع تدابير من هذا الاتفاق، وتعيين التاريخ الفعلي لبدء التجميع.  
- في غضون 30 يوما من توقيع الاتفاق، تقدم الحركات إلى CTS والقائمة النهائية مصدقة من المقاتلين وأسلحتهم على أساس المبادئ المحددة في الإجراء من 18 فبراير 2014 التحديث.  
**II. دمج المقاتلين السابقين**

**خلال 60 يوما من توقيع الاتفاق، فإنه سيتم تشكيل لجنة**

- لجنة التكامل، والتي ستضم ممثلين عن القوات المسلحة والأمن، والتنسيق ومنهاج، سوف تعمل في تعاون وثيق مع لجنة المتابعة من الاتفاق؛  
- مرسوم سيحدد تركيبة، والغرض وطريقة عملها لجنة التكامل تحت سلطة رئيس الجمهورية الذي سيعين، توافقي المختص الذي سيرأس.  
- في غضون 90 يوما من توقيع الاتفاق، والتكامل الهيئة بالتنسيق مع المجلس الوطني للـ RSS وضع معايير والحصص وشروط دمج المقاتلين في الهيئات المكونة للدولة بما في ذلك داخل القوات المسلحة والأمن ورتبة المواعمة؛  
- وعلى هذا الأساس، فإن تحركات تقديم قائمة بأسماء مرشحيها للمقاتلين التكامل والحكومة ستتخذ التدابير المناسبة لتحقيق التكامل في غضون فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاق، تحت إشراف لجنة التكامل والمجلس الوطني للـ RSS.

- تكامل الهيئة بالتنسيق مع المجلس الوطني للـ RSS سوف تقدم مقترحات حول كيفية تخصيص درجات وإعادة التصنيف. وسوف تعاد أعضاء الضباط السابقين من الحركات المسلحة وقوات الأمن على الأقل نفس الدرجات. وأولئك الذين لا يستوفون شروط وأولئك الذين يختارون عدم إدراجها تكون مؤهلا للحصول على معاش، على معاش التقاعد أو العجز النسبي أو ترتيبات أخرى حسب الاقتضاء.  
**III. نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج و(DDR) في غضون 60 يوما من توقيع الاتفاق، فإنه سيتم تشكيل لجنة وطنية للـ DDR**

- سوف اللجنة الوطنية كانتون، والتكامل ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج العمل في تعاون وثيق مع لجنة المتابعة من الاتفاق؛  
- مرسوم سيحدد تركيبة، والغرض وطريقة عملها لجنة كانتون، والتكامل ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الوطني تحت سلطة رئيس الجمهورية الذي سيعين، توافقي المختص الذي سيرأس.  
- سوف تشمل اللجنة الوطنية كانتون، والتكامل ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هيئة سياسية رفيعة المستوى، واللجان الفرعية الفنية تعمل بالتوازي وبالتعاون، فضلا عن الوحدات التشغيلية في الأقاليم.  
- تتكون الفرعية --- اللجان الفنية من خبراء وممثلين عن القوات المسلحة والأمن، والتنسيق ومنهاج، فضلا عن الوزارات المعنية وممثلي المجتمع المحلي

- في غضون 120 يوما من توقيع الاتفاق، واللجنة كانتون، والتكامل ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الوطنية، بالتعاون مع لجنة المتابعة من الاتفاق، اعتماد برنامج كانتون، والتكامل ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وطنية شاملة ومتناسكة ومقبولة من الجميع، بما في ذلك الاحتياجات تعبئة الموارد.

- اللجنة الوطنية للـ DDR الاستفادة من الدعم التقني من MINUSMA وشركاء آخرين.
- وسوف تتحمل تكاليف التشغيل من اللجنة الوطنية للـ DDR والمكاتب الإقليمية من قبل الحكومة بدعم من الشركاء.
- سيتم تنفيذ برنامجكانتون، والتكامل ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع الدعم المطلوب من جميع فروع الحكومة المالية والشركاء.

#### IV. إعادة انتشار القوات المسلحة والأمن

في غضون 60 يوما من توقيع الاتفاق، وزارة التجارة، من خلال CTS، سوف يقترح على اللجنة الفرعية للدفاع والأمن من لجنة المتابعة للاتفاق، خطة والتفوييم التفصيلي إعادة انتشار القوات المسلحة والأمن إصلاحه في شمال مالي.

- سيتم تستند الخطة والجدول الزمني نقل على خطة لتنفيذ الترتيبات الأمنية لشمال مالي وينبغي أن تأخذ في الاعتبار البيئة والتهديدات والاحتياجات الأمنية.
- وحدات إعادة تشكيل ونشر أجهزة والجوانب بالكامل من قبل الحكومة المالية.
- إعادة انتشار القوات المسلحة وقوات الأمن أعادت تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الحماية للشعب والأمن الداخلي، والدفاع عن السلامة الإقليمية للأمن الحدود ومكافحة الإرهاب

#### V. إصلاح القطاع

- أ) الدفاع والأمن. في غضون 60 يوما من توقيع الاتفاق، مرسوم إنشاء المجلس الوطني للـ RSS سيرا تنقيحها لزيادة تمثيل الحركات الموقعة على الاتفاق ومختلف الطوائف والاتفاق على الإصلاحات وخطة التنفيذ.
- في غضون 90 يوما من توقيع الاتفاق، RSS --- CN وإجراء تقييم مفصل لنظام الدفاع والأمن، وبدعم من الشركاء، بما في ذلك التشاور مع السكان، لتحديد المجالات ذات الأولوية لإصلاح هذا القطاع.

- الـ CN-RSS تحديد RSS أيضا مسؤوليات ومهام مختلف الجهات الفاعلة في القطاع الأمني، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع المناطق الجغرافية (المدن والبلدات والأدغال والمناطق الصحراوية، وطرق المرور، وخنق نقطة والمناطق الحدودية) وفقا للأهداف (حماية الشعب، والعدالة والسجن وتنفيذ الأحكام، والكفاح ضد الكوارث الطبيعية، وعمل هجومي، وجمع الأدلة والتحقيقات والدفاع عن الوطن، وإدارة الحدود، والاستخبارات، وإدارة والإشراف على المؤسسات الأمنية، وغيرها).
- CN-RSS تسعى إلى تعزيز الرقابة والإشراف على القوات المسلحة والأمن على المستويين الوطني والمحلي وتعزيز احترام القانون وسيادة القانون.

#### ب. تنفيذ الشرطة الأرضية

- في غضون 12 شهرا من توقيع الاتفاقية، سيتم اعتماد قانون إنشاء وتحديد صلاحيات الشرطة الأرضية الإقليمية الجديدة. فإنه سيتم أيضا تحديد العلاقات الشرطة الإقليمية مع غيرها من الهياكل الأمنية وتكوينها وطرق التوظيف، والتدريب، والتسلسل الإداري وأساليب القيادة والسيطرة.

### ج. إنشاء اللجان الاستشارية المحلية والأمن (CCLS)

- في غضون 60 يوماً من توقيع الاتفاق، سيتم إنشاء أمن اللجان الاستشارية المحلية والأمن (CCLS) بموجب مرسوم على أولوية إقليمية ثم على مستوى البلديات ( CCLS لكل إقليم ومقرها في عاصمة الولاية CCLS واحد في كل بلدية).

- سوف تشمل CCLS الجهات الفاعلة الأمن والعدالة على المستوى المحلي، بما في ذلك ممثلين عن الشرطة الأرضية الجديدة وممثلي المجتمعات والسلطات التقليدية والدينية والعرفية، وأعضاء من المجتمع المدني بما في ذلك جمعيات المرأة والشباب. سوف إصدار ال CCLS المشورة والتوصيات إلى الموقع من الجهات التنفيذية المحلية والأمنية، والمساهمة في تبادل المعلومات والوعي والنظر أفضل لمخاوف هؤلاء السكان.

- يلتقي CCLS مرة واحدة على الأقل في الشهر لتقييم الوضع الأمني وتقديم توصيات.

### الملحق 3: تطبيقات ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحقيق في المناطق الشمالية من مالي على المدى القصير والمتوسط والطويل

#### ا. التدابير المؤقتة

وفقا لأحكام الباب السادس من الاتفاق وفقا بشأن الفترة الانتقالية، ويكون الإجراءات والمشاريع التالية التي حددتها الأطراف بموجب ختم الاستعجال والأولوية للسكان يتأثر الوضع الأمني في الأقاليم الشمالية من مالي:

#### 1. التعليم والتدريب

- تنظيم السنة الدراسية في عام 2014 --- 2015 في جميع الأقاليم غاو وتمبكتو وكيدال.
- تحديث الدولة من اللعب في جميع مدارس الأقاليم.
- تعزيز وظائف المقاصف المدرسية في 314 مدارس في افتتاح فصول داخل توزيع المواد الغذائية والمعدات المناسبة.
- تعزيز وظائف المدارس حسب:

- إعادة تأهيل المرافق المتضررة
- توفير من المواد المدرسية (بما في ذلك معدات الترفيه) ومستلزمات المدارس؛ و
- عودة الفعالة والسريعة في مناطق غاو وتمبكتو وكيدال جميع المعلمين نقلهم إلى أجزاء أخرى من مالي مع حوافز للعودة.
- محاذاة الطلبة المقبولين في DEF في أكاديميات تمبكتو وغاو.
- لتوظيف معلمين عقد لمدة التدخل.
- بناء وتجهيز أماكن مؤقتة للتعليم (وكلوا)؛
- التأكد من تسجيل وإدارة الطلبة المقبولين في كليات باك في التدريس
- تعبئة وإشراك المجتمعات المحلية لدعم عودة والإبقاء على الأطفال، وخاصة الفتيات، إلى المدرسة في المناطق المتضررة.
- بناء وتجهيز مركز التدريب المهني --- الزراعية الرعوية كيدال وتمبكتو.
- تنظيف مركز التدريب المهني لتعزيز الزراعة في منطقة الساحل غاو.

#### 2. الصحة:

- تعزيز وظيفة المرافق الصحية (CSCom، CSRef) والإقليمية المستشفيات. بواسطة:
- التوظيف المواد التقنية / المعدات والمنتجات الصحية
- توفير وظيفة من مستوى حزمة الرعاية،
- إعادة تأهيل وتجهيز المرافق الصحية غير وظيفية في مناطق غاو (3)، تمبكتو (3) وكيدال (5).
- تنظيم عودة الصحي الاجتماعي الشخصية --- انتقلت الى المناطق من خلال تقديم حوافز (مكافآت، تعليمات التثبيت، ...) وأمنة؛
- تجنيد وجعل المرافق الصحية المتاحة التعاقد مع ضباط الطبية لتعزيز خدمات الرعاية وتحسين التغطية الصحية لمدة التدخل.
- تنظيم أيام طبية للرعاية المتخصصة (أمراض القلب والعيون والجراحة) في المستشفيات الإقليمية من قبل الممارسين المستشفيات الوطني؛
- تحسين الوصول إلى الخدمات المالية من السكان إلى المرافق الصحية من خلال تكاليف إدارة الرعاية للأشخاص المعوزين والعائدين.
- تعزيز أنشطة الاستراتيجيات المتقدمة في الرعاية الوقائية والعلاجية من خلال الفرق الجوال.

- إنشاء أنظمة الفحص والمراجع وضد حالات المرجعية والقرار ن حمولة من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد
- ضمان مراقبة الأوبئة في الأقاليم الثلاث وتطوير جهاز الاستجابة؛
- بدء بناء وتجهيز المراكز الصحية ثلاث المجتمع والمساعدة الاجتماعية على التوالي في كيدال و غاو وتمبكتو.

### 3. الهيدروليكية

- إعادة تأهيل نقاط المياه (الآبار، والآبار الرعوية)؛
- أعمال الحفر في كيدال.
- الأعمال من الحفر غاوو.
- تحقيق بئر --- خزان تمبكتو.

### 4. انتعاش الاقتصاد المحلي

- تقديم الدعم لإنعاش الإنتاج الزراعي والحيواني من خلال:
- إحياء الأنشطة العائلية وتربية المجتمع.
- توزيع المدخلات الزراعية؛
- تنظيم حملات التطعيم وعلاج الثروة الحيوانية؛
- المناطق مضخات إصلاح الدراجات النارية المتقدمة؛
- إنشاء أنشطة مدرة للدخل للنساء والشباب في مجالات الزراعة، وتربية الحيوانات، والتجارة الصغيرة، والصيد والحرف اليدوية.

### أساليب التنفيذ:

- وافقت الحكومة على تنفيذ الإجراءات والمشاريع التي --- احتفظ في الشفافية، بالتشاور مع شركائها في عملية الجزائر العاصمة وبمشاركة المجتمعات المحلية المعنية.
- تلتزم الحكومة لتعبئة الموارد البشرية والمالية لتنفيذ هذه الأعمال والمشاريع بما في ذلك من خلال استخدام فرص التمويل التي يوفرها الشركاء التقنيين والماليين.
- اللجنة الفرعية --- "قضايا التنمية الاجتماعية --- الاقتصادي والثقافي" لجنة المتابعة ستكون مسؤولة عن الرصد والتقييم الدوري لتنفيذ هذه الأعمال والمشاريع. اللجنة المشتركة سوف تتألف من ممثلي الأحزاب إلى الوساطة، وممثل واحد لكل طرف. قد الاستفادة من أي الشخص الذي سيتم العثور مفيدة في العمل الرأي. وستعقد اجتماعات تقييمها حسب الضرورة، بناء على مبادرة من الوساطة؛
- إن المجتمع مدعوة إلى أن تكون متورطة بشدة في دعم تنفيذ الإجراءات والمشاريع المدرجة في هذا المرفق؛
- تلتزم الحكومة بضمن، من خلال اهتماما خاصا، وحماية وإعادة تأهيل وتعزيز الفئات الاجتماعية الضعيفة، بما في ذلك الأسر التي يعيها أطفال والأيتام، والأطفال المصابين بصدمات نفسية والأرامل وأسر التي تعولها نساء والجانحين الأحداث، وجسديا وعقليا، الخ

- تنفيذ هذه الأعمال والمشاريع ستكون بقدر يمكن أن يكون بهدف ضمان الروابط الديناميكية الفعالة بين الأنشطة في تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة والتدابير الأطول أمدا من الانتعاش الاقتصادي، النمو المستدام والحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- يجب على الأطراف أن تمتنع عن أي عمل أو مبادرة من المرجح أن يعطل أو تتداخل مع تنفيذ هذه الأعمال والمشاريع؛
- تتعهد الأطراف لضمان حرية الوصول والأمن لموظفي الدولة، ومقدمي الخدمات المعنية والعمال في المجال الإنساني.

## II. التدابير في المديين المتوسط والطويل

وكجزء من استراتيجية محددة للتنمية المشار إليها في الباب الرابع من الاتفاق المتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الشمال، خطط خاصة لعدة سنوات لتنمية المنطقة وسيتم تنفيذ الأقاليم الشمالية من مالي وستشمل أبرزها تنفيذ الإجراءات والمشاريع التي --- بعد:

من أجل التنمية الريفية والأمن الغذائي والبيئة، وسوف يكون هناك ما يلي:

- تقديم الدعم لمنتجي البذور والأسمدة وغيرها من المدخلات.
- دعم الخدمات التقنية لإعادة هيكلة الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية. - تعزيز الصحة الحيوانية وذلك من خلال إعادة تأهيل الهياكل البيطرية الإقليمية والمحلية؛
- تحسين التغطية الصحية للثروة الحيوانية في كل منطقة؛
- توفير المواد خدمة والموارد اللوجستية والمعدات الفنية والدعم لعودة موظفي الدعم التقني؛
- الترويج للأحواض السمك الصغيرة، والأقفاص العائمة والبرك تخزين الممارسات؛
- توزيع الغذاء للسكان الأكثر ضعفا في من انعدام الأمن الغذائي؛
- تعزيز كفاءة نظام سلامة الأغذية الوطني؛
- تعزيز نظام الإنذار المبكر للتعامل مع الأزمات وحالات الطوارئ الغذائية السلطة.
- بناء القدرات من الأمن القومي المالية والحبوب المشترك البنوك.
- توريد المواد الغذائية للسكان الأكثر ضعفا؛
- تعزيز سيولة التبادلات بين السكان وتلك الموجودة في مناطق العجز من فائض المنتجات مناطق الحبوب؛
- تقديم الدعم لإنتاج وتسويق الماشية المحلية؛
- المعركة ضد ما يصل الإطماء النيجر نهر، والأسلحة النهر والبحيرات ع العين والبرك وقنوات العرض؛
- تنفيذ حماية مزارع ضفاف الأنهار والمزارع إنتاج الأخشاب لتلبية الأخشاب يحتاج التدفئة والخدمة؛
- حماية الحياة البرية والموائل في تطوير السياحة البيئية ---.
- المحاربة ضد الجراد.
- والمساعدة في مجال البحوث الزراعية في --- الحقل الرعوي.

## في إطار برامج التحفيز للاقتصاد المحلي، سيكون هناك ما يلي:

- وإعادة الإدماج الاقتصادي من الشباب والنساء ومنظماتهم في سياق مبادرات خاصة الجماعية؛
  - تشجيع الأنشطة المدرة للدخل لفائدة الشباب والنساء تجميعها في الشركات من الاقتصاد الاجتماعي (جمعيات أو تجمعات)
  - الفائدة (الاقتصادية والتعاونيات)؛
  - تقديم الدعم لإنشاء الأعمال التجارية الصغيرة في المجتمع --- لإنعاش الاقتصاد المحلي وتعزيز فرص العمل؛
  - بناء مهارات الشباب والنساء في وئام مع الاحتياجات الحقيقية للاقتصادات المحلية ومشاركتها النشطة.
  - تقديم الدعم للتعاونيات والشركات التي يمكن أن تولد فرص العمل، من خلال الدعم المالي وغير المالي تكييفها لاحتياجاتهم.
  - التدريب والدعم الإداري، وتركز في المقام الأول على قدرة رجال الأعمال الأجرية
  - ، وبدء الأنشطة المدرة للدخل.
  - تنظيم أفضل من الحرفيين.
  - إنشاء الحرفي القرى في المناطق الشمالية من مالي.
  - الحصول على الائتمان ووسائل الإنتاج؛
  - خلق فضاء تبادل والمعارض في منظور التكامل شبه الإقليمي؛
  - إنشاء برنامج دعم قيادة الأعمال للخريجين والشابات والتدريب وإدماج الشباب خارج المدرسة وخارج المدرسة.
  - تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية من الحرفيين والمؤسسات الحرفية من خلال التدريب؛
  - إنشاء أنشطة مدرة للدخل.
  - الحصول على المدخلات وإنشاء قنوات التسويق؛
  - تشجيع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الثقافي مثل السياحة الثقافية والأحداث ور الثقافي المنتجات الفنية.
  - تطوير خدمات التمويل الصغير.
  - تشجيع الصناعات الاستخراجية (البحث والاستكشاف والاستغلال) في المناطق الشمالية.
- من مجال تطوير البنية التحتية الأساسية، سيكون هناك ما يلي:

### - تحقيق الطرق:

- الحاق كيدال وغاو وتمبكتو في الطريق عبر الصحراء؛
- غاوو - بوريم - توسى
- كيدال - بوريم
- كيدال - تيمياوين (الحدود الجزائرية)؛
- أنيفيس - تيساليت - برج باجي مختار.
- كيدال ميناكا
- ميناكا - أنسونغو --- الحدود أنديرابوكانالنيجر.
- غوما كورى --- تمبكتو.
- دوانزا- تمبكتو.
- دوانزا- --- غاو (إعادة تأهيل)
- غونسي- غورما - راروس.
- تتحمل

- طريق - كوريانزي- اكا.
- طريق منية - جافارابي - جا --- تينكو -يووارو.
- طريق - حدود النيجر.
- 
- طريق أنسونغو -تيسيت - الحدود بوركينا فاسو.
- ليري- فاسالا.

- إن تحقيق المطارات كيدال تيساليت تاوديني، ميناكا و غاو (إعادة تأهيل) غندام
- تنفيذ محطات الطاقة الشمسية والديزل في مدينتي تمبكتو، غندام، مثلا، نيافونكي، غاو وميناكا، كيدال، تيساليت، جورما راروس، أنسونغو، تن إيساكو، أبيباري، بوريمدوانزي، تينكو، يووارو، ليري.
- ربط الأقاليم الشمالية الثلاث لهذا المشروع الهيكلي الإقليمي عبر الصحراء خط أنابيب الغاز.
- بناء أرصفة في النهر يتوقف بامبا، ديري ويوارو.
- تحت تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، سيكون هناك ما يلي:
- إن استمرار إعادة تأهيل المرافق الصحية تدهورت والبناء ومراكز الصحة المجتمعية الجديدة المعدات؛
- بناء مستشفى إقليمي في كيدال وميناكا.
- زيادة الوصول للطلاب من الشمال إلى برامج المنح الدراسية
- التعليم التعاوني؛
- تعزيز توفير الرعاية للسكان في المناطق البدوية، ونشر فرق متنقلة متعددة الاستعمالات المتنقلة لتقديم الرعاية الوقائية والعلاجية.
- تنفيذ المجالات الاستراتيجية المتقدمة في مجال الصحة واستراتيجية الرعاية الأساسية في المجتمع.
- بناء مدارس جديدة تحت إدارة المدرسة في مناطق تمبكتو و غاو وكيدال.
- دعم لتشغيل المقاصف المدرسية.
- تخصيص المعلمين إلى المدارس من حيث الجودة وبأعداد كافية.
- تخصيص اللوازم المدرسية الطلاب والكتب المدرسية والمواد التدريبية المعلمين.
- إطلاق برنامج اتصالات شامل لدعم الإنفاق على الأطفال، وخاصة الفتيات، إلى المدرسة.
- تطوير المراكز الجامعية في المناطق الشمالية مع إنشاء كليات وفقا له معين كل من قال الأقاليم؛
- تسارع لامركزية التعليم العالي من خلال تنفيذ مؤسسات التعليم العالي في الشمال.
- إعادة تأهيل مراكز التدريب والخدمات اللامركزية العمل في مناطق كيدال و غاو وتمبكتو.
- إنشاء مدرسة فنية عامة في كل منطقة؛
- بناء مركز للتدريب المهني من قبل دائرة في الشمال.
- توريد المياه إلى السكان المستضعفين الشرب.
- تعزيز إمدادات المياه لمدينة غاو.
- تعزيز إمدادات المياه لمدينة تمبكتو.
- الانتهاء من قناطر قانون الجنسية قانون الجنسية إيسيري --تيزاز-كيدال.

### في مجال الثقافة، سيكون هناك ما يلي:

- إعادة تأهيل ودعم البعثات الإقليمية ودون الإقليمية خدمات الثقافة، والثقافية تمبكتو وغاو وفاق سوق.
- تشجيع البحوث متعددة التخصصات حول قضايا الثقافة، من التراث ، والصناعة الثقافية؛
- تعزيز الحوار بين الثقافات من خلال إحياء الفعاليات الثقافية في الاقاليم الشمالية عبر التدفقات الثقافية و الوطنية أسابيع ، بيناليات الفنية والثقافية والمهرجانات.

